احتجاج أبن مالك بالقراءات الشاذة في كتابه شرح التسهيل

■ د. ساسي امحمد مانيطه
كلية الآداب – الزاوية / جامعة السابع من أبريل

تمهـــــيد :

من المعروف عن ابن مالك جمال الدين محمد بـــن عبـــد الله بـــن مالك الطائي الجياني الأندلسي المتوفى ســـنة 673 هـــ أن من مؤلفاته المتعددة في النحـــو كتاب التسهيل و له عليه شرح ، و هو محقق مطبوع ، و قد أودع كتابه هذا – كما قـــال محققـــه – " فيضاً زاخراً من الآيات القـــرآنية الكريمة ، و الأحـــاديث النبـــوية الشريفة ، و سيلاً دافقاً من الشعر العربي الذي وعى منه الكثير .... و قد كان يضع القرآن الكريم في رأس المصادر التي يرجع إليها و يعتمد عليها ، لا فرق عنده بين قراءة متواترة و شاذة " (1) أما النحاة من قبله فقد حددوا مواقـــفهم من الاستشـــهاد بالقـــراءات مع اعترافهم بـــأن القـــراءة ســـنة متبـــعة ، و هي أقـــدم من وضع النحو ، و استنباط قواعده و قد صنفوا القراءات صنفين :-

الأول : ما وافق الكثير الشـــــائع من لســـــان العرب ، و توفرت فيه صحـــــة الرواية و موافقـــة رســـــم المصحـــــف ، فهذا الصنف يجعل أصلاً من أصول النحـــو ، يحـــتج بـــه ، و يقـــاس عليه ، و هو الشـــــأن عند جميع النحـــــويين متقدمين و متأخرين بمن فيهم ابن مالك .

الثاني : ماخالف الكثير الشـــــائع ، توفر فيه الشـــــرطان الآخران : صحـــــة الرواية و موافقة رسم المصحف ، أو لم يتوفرا ، و هذا النوع من القراءات يقبـــل و لكن لا يقاس عليه بـــمعنى انه يجعل حـــجة فيما ورد فيه ، و يقـــتصر عليه في

ذلك ، و هو ما يوصف عندهم بالشذوذ ، شأن ذلك شأن ما سمع من كلام العرب شعراً أو نثراً و خالف الكثير الشائع ، و على هذا الأساس تتحدد نظرة النحاة إلى الاحتجاج بالقراءات ، وأن من يقول : إن النحاة مجمعون علي الاحتجاج بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها ، ينبغى أن يحدد معنى الاحتجاج أولاً وهو نوعان :

الأول : احتجاج لجواز القياس عليه، واستنباط القواعد منه ، أو تأكيدها به مثل : جواز الإستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به كما جاء في قوله – تعالى – " و الذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلاّ ليقربونا إلى الله زلفى ." (الزمر 3) فقوله " والذين " مبتدأ خبره جملة فعلية محذوفة تقديرها : " يقولون " وقد أغني عنها المفعول به "ما نعبدهم " ، والمعني : والذين أتخذوا من دون الله أولياء يقولون ما نعبدهم ، والله اعلم .

الثاني : احتجاج لصحة ماورد فقط بحيث لا يجوز القياس عليه ، مثل إسكان ياء المنقوص في حالة النصب الذي يعد ضرورة ، وأجازه ابن مالك في السعة كقوله – تعالى – " من أوسط ما تطعمون أهاليكم " (المائدة 89) علي قراءة جعفر بن محمد (2)- (3) ؛ ويدخل في هذا بعض القراءات المتواترة أيضاً كشذوذ زيادة اللام مع المفعول به في قوله – تعالى – " ردف لكم بعض الذي تستعجلون " (النمل 72) الذي جعلوه مقصوراً على السماع (4) و قد صرح السيوطي بذلك في قوله " و قد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة – و في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه (5) ، ويرى ابن جني أن القراءات الشاذة – وهى عنده مازاد عن السبعة – وإن كان بعضها موافقاً للفصيح من العربية إلا أن المتفق عليه من

السبعة – و إن كان بـعضها موافقـاً للفصيح من العربـية إلا أن المتفق عليه من القراءات أولى بالاتباع ، يقول متحدثاً عن القـراءات الشـاذة : " و أكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً ، و أنهض قياساً " (6) .

و خلاصة القول : إن النحاة ينظرون إلى القراءات القرآنية نظرتهم إلى ما ورد من نصوص عربية ، و يجمعون على الاحتجاج بالقـراءات القـرآنية متواترها وشاذها نعم ولكن إذا خالفت القراءة المتواترة قياساً مطرداً احتجوا بها فيما وردت فيه كزيادة اللام في قوله – تعالى – " ردف لكم " ، و إذا وافقت القراءة الشاذة قياساً مطرداً اتخذوها دليلاً لصحة القياس ، و ستأتي أمثلة لذلك من كتاب شرح التسهيل لابن مالك الذي أورد القراءات القرآنية بنوعيها ، و كان موقفه منها على النحـو الآتي :

1– القراءات المتواترة و قـد أورد أكثرها أمثلة للتراكيب النحـوية ، و تأكيد صحة ما قرره النحاة بشأنها ، كاستدلالة بقراءة ابن عامر قوله – تعالى – : " وكلٌ وعد الله الحسنى " (النساء 95 – الحديد 10) ، بالرفع على جواز حذف العائد من الجملة الواقعة خبراً إذا كان المبتدأ لفظ " كل " و الضمير مفعول به (7) ، و قد يجعل ما ترد عليه القراءة المتواترة من المسموع الذي يحفظ و لا يقـاس عليه مثل مجيء الفعل المضارع بعد " إن " المخففة من الثقيلة في قوله – تعالى – " و إن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم " (القـلم 51) قال ابن مالك :"وإذا أولت العرب "إن" المخففة فعلاً لم يكن في الغالب إلا فعلاً ماضياً من الأفعال الداخلة على المبتدأ و الخبر مثل قوله – تعالى – "وإن كانت لكبـيرة إلا على الذين هدى الله " (البقـرة 148) وقـوله – تعالى – " إن كِدتَّ لتُرْدِينِ " (الصافات 56) (8) ، و هذا الصنف لا يعنى هذا البحث .

2– قراءات شاذة و أعنى بها ما بعد السبعة ، وقد أورها ابـن مالك في كتابـه

شرح التسهيل في أكثر من مائة موضع ، وكان موقفه منها على النحو التالي :

أ– قراءات استدل بها وجعلها شواهد على صحة القياس – وهو الغالب – ، ولعل ذلك مايميز ابن مالك في هذا المجال .

ب– قراءات أوردها أمثلة فقط لما وردت عليه من مسائل النحو .

ج– قراءات أقر بشذوذ ما وردت عليه ، والأمثلة الآتية توضح ماذكرته :–

*** أولاً قراءات شاذة استدل بها ابن مالك :**

1– من المعروف نحوياً أن الاسم المعتل بالواو أو الياء عند إعرابه تقدر فيه الضمة والكسرة وتظهر عليه الفتحة لخفتها ، نقول مثلاً : يعفو القـ ـي إذا رأى ذالك ، ولن يعفوَ إذا رأى الجاني مذنباً ؛ ذالك هو الإستعمال العربي الشائع ، وقد يقدر النصب ضرورة كما في قول زهير :

ومن يعص أطراف الزجاج فإنه .....يطيع العوالي ركبت كل لهذم

بنصب " العوالي " بفتحة مقدرة .

وقول كعب ابن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها . .... وما إدخال لدينا منك تنويل

بنصب الفعل " تدنو " بفتحة مقدرة .

أما ابن مالك فقد أجاز ذلك مطلقاً قائلا : " ومن ورود ذلك في السبعة قراءة جعفر ابن محمد – رضي الله عنه – " من أوسط ما تطعمون بـه أهاليكم " (المائدة 89) بسكون الياء (9) ، وقراءة غيره " إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح " (البقرة 237) بسكون الواو " (10) .

و علل ابن جني إسكان الياء من " أهاليكم " بقوله : " و أسكن الياء من " أهاليكم " تشبيهاً لها بالألف " (11) ، وقال ابن عطية في تسكين الواو من" يعفو " : قال

المهدوي : " ذالك علي التشبيه بالألف ، ومنه قول عامر بن الطفيل :

فما سودتني عامر عن وراثة .....أبي الله أن أسمو بأم و لا أب

قال ابن عطية : والذي عندي انه استثقل الفتحة علي واو متطرفة قبلها متحرك لقلة مجيئها في كلام العرب ، وقد قال الخليل – رحمه الله – : لم يجئ في الكلام واو مفتوحة قبلها فتحة إلاّ في قولهم " عَفَوَةَ " وهو جمع " عفو " ، وهو ولد الحمار (12) .

وقول ابن مالك : ومن ورود ذالك في السبعة .....الخ يفهم أن معاملة الواو والياء معاملة الألف في إعراب المنقوص حالة نصبه ليس مختصاً بالضرورة ، وإنما هو لغة وردت بها قراءات ، وجاءت عليها نصوص من الشعر .

2– لا يجيز البصريون حذف العائد من صلة الموصول إلا إذا كان مبتدأ وكان خبره غير جملة ولاشبه جملة ، وطالت الصلة ، مثل قول بعض العرب : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وفي القرآن الكريم جاء قوله – تعالى – : " وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله " [الزخرف 84] ، والمعنى – والله أعلم – : وهو الذي في السماء إله وهو في الأرض إله (13) ويرى ابن مالك (14) جواز الحذف من غير إشتراط إطالة الصلة واستدل على ذالك بقراءة الحسن والأعمش و يَحْيَ و ابن أبي إسحاق قوله – تعالى – :" تماماً على الذي أحسن " (الأنعام 154) (15) و المعنى : على الذي هو أحسن فحذف المبتدأ و هو صدر الصلة ، و هو العائد أيضاً ، و قد اخذ ابن مالك في هذا بمذهب الكوفيين (16) و بعض البصريين و منهم الزجاج الذي أجاز في إعراب الآية السابقة أن يكون التقدير " تماماً على الذي هو أحسن الأشياء " (17) ، و يرى أغلب البصريين و بعض البغداديين ضعف هذا

التأويل في إعراب الآية يقول ابن جني : " هذا مستضعف الإعراب عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذي ، لأن تقديره : على الذي هو أحسن و حذف " هو " من هنا ضعيف " (18) و سبب ضعف هذا الإعراب هو : تخلف شرط إطالة الصلة ، يقول أبو حيان : " و شرط البصريون أيضاً في جواز حذفه أن يكون في الصلة طول نحو قولهم : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ، أي : هو قائل ، و لم يشترطه الكوفيون ، فيجيزون جاءني الذي فاضل ، أي : هو فاضل " (19) .

3- عند اجتماع نون الرفع و نون الوقاية في الفعل يجوز فيهما ثلاثة أوجه :

الأول : الفك كقوله – تعالى – : " أتعداننني أن أخرج " (الأحقاف 17) على قراءة الجمهور .

الثاني : الإدغام و على جوازه استدل ابن مالك بقراءة الحسن و رواية هاشم عن ابن عامر " أتعدانّي " (20) .

الثالث : الحذف كقراءة نافع قوله – تعالى – : " أين شركائي الذين كنتم تشاقونِ فيهم " (النحل 27) (21) ، و عند الحذف اختلف في المحذوف هل هو نون الرفع أو نون الوقاية ؟

مذهب سيبويه أن المحذوف هو نون الإعراب ، و سيأتي تعليل ذلك ، و ذهب جماعة ذكر منهم السيوطي الأخفشين الأوسط و الأصغر و المبرّد و أبا عليّ الفارسي و ابن جنّي إلى أن المحذوف هو نون الوقاية لأنها تدل على إعراب و إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر ، و قد أمكن ذلك بنون الرفع ، فكان حذف نون الوقاية أولى (22) .

و علل الجزولي المتوفى سنة 605 هـ حذف نون الوقاية بأن الثقل جاء منها لا من نون الإعراب (23) .

و قـد رجّح ابن مالك مذهب القائلين بحذف نون الإعراب ، و إبقاء نون الوقاية و علل ذلك مستدلاً على صحة تعليله ببـعض القـراءات الشـاذة فقـال : " أكثر المتأخرين على أن المحـذوف في التخفيف نون الوقـاية ، و أن الباقـية نون الرفع و مذهب سيبويه و الأخفش عكس ذلك و هو الصحـيح لوجوه : أحـدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقتها نون الوقـاية ، و لا تحـذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون ، و أيضاً فإن نون الرفع نائبـة عن الضمة و قد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحـو قـوله – تعالى – : " إن الله يأمركم " (البقـرة 67) " وما يشعركم " في قراءة للسوسي ، وفي الاسم كقراءة بعض السلف " ورسلنا لديهم يكتبـون " (الزخرف 80) بسـكون اللام " وبـعولتهن أحـق " (البقـرة 228) بسكون التاء ....فحذف النون النائبة عنها تخفيفاً أولى ، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل " (24) .

4– في مسـائل الإعراب و البـناء متفق على حـركات معروفة ، فحـركات الإعراب هي : الرفع و النصب و الجر (الخفض) و الجزم ، و يسميه ابـن مالك الوقف (25) .

و الأصل في البناء السكون لخفته ولكنهم أضافوا إليه الفتح و الضم و الكسر ، وقد ينوب عن حـركات الأعراب أو البـناء علامات فرعية معروفة في مواضعها (26) وبـين حـركات الأعراب وحـركات البـناء خمس حـركات عارضة هي :

أ– حركة النقل كنقل حركة الهمزة إلى الدال في قراءة ورش قوله – تعالى – " قد أفلح المؤمنون " (المؤمنون 1) (27) .

ب– حركة التخلص من التقاء الساكنين كقوله – تعالى – : " من يشأ الله يضللـه

" (الأنعام 39) .

ج – حركة الحكاية مثل قولنا : من محمداً ؟ في الرد على سؤال هل قابلـــــــت محمداً ؟

د– حركة ياء المتكلم المضافة مثل حركة الياء في قولي : قرأت كتابي فإن تلك الحركة عند بعضهم ليست إعراباً و لا بناء (28) .

هـــ– حركة الإتباع و مثّل لها ابـــن مالك بقـــوله – تعالى – : "الحـــمد لله رب العالمين " (الفاتحـــة 1) بكسر الدال إتباعاً للام ، و بقوله – تعالى – " و إذ قلنا للملائكة اسجدوا " (البقرة 34) بضم التاء إتباعاً لهمزة الوصل بعدها (29) .

5– قد يترك الفاعل لأغراض ذكرها النحاة ، و عندئذ ينوب عنه :

أ– المفعول به كقوله – تعالى – " و خلق الإنسان ضعيفاً " (النساء 28) .

ب– الجار و المجرور مثل : هذا القلم أُخذ منه و كتُب به .

ج– المصدر بشـــــرط أن يكون متصرفاً ، و أن يكون مختصاً مثل : عُلم علم نافع .

د– الظرف بنوعيه بشـــرط أن يكون متصرفاً ، و أن يكون مختصاً مثل : قُضي في المصيف يوم جميل ، و مثل جلس خلفه .

و إنما ينوب عن الفاعل واحد من الأربعة إذا لم يوجد غيره في الجملة ، فإن وجد أكثر من واحد صالح للنيابة ناب عنه واحد منها فقط ، لأن نائب الفاعل كالفاعل لا يتعدد ، و أيها أحق بالنيابة إن اجتمع نوعان أو أكثر ؟ في ذلك تفصيل .

.. أ– إذا اجتمع المصدر و الظرف و الجار و المجرور فالمتكلم مخير في إقامة ما شاء منها مقام الفاعل المحذوف ، ففي نيابة المصدر مع وجود الجار المجرور جاء قوله – تعالى – : " فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة " (الحاقة 13) على قراءة الجماعة

برفع المصدر (نفخة) ، و قـرأ أبـو السّمّال بـنصب المصدر و إقـامة الجار و المجرور نائباً عن الفاعل (30) .

و للمتكلم أن يقول : سير بزيد فرسخان يومين سيراً شديداً فيجعل " فرسـخان " نائباً عن الفاعل ، و له أن جعل " يومين " أو " سيراً " كذلك (31) .

ب- إذا اجتمع مع الثلاثة المذكورة مفعول بـه فلا يجوز عند البـصريين غير الأخفش إقامة غيره مقام الفاعل (32) وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ، وبه أخذ ابن مالك في شرح التسهيل مستدلاً بقـراءة شـاذة ، يقـول ابـن مالك متحـدثاً عن الأخفش : " وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك ، مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبي جعفر " ليجزي قوماً بما يكسبون " (الجاثية 14) (33) فأقـم الجار والمجرور مقـام الفاعل وترك المفعول به " (34) فيجوز عند الأخفش و الكوفيين وابـن مالك أن يقـال : ضُرب الضرب الشديـد زيداً ، أو ضرب اليومان زيداً ، وضُرب مكانُك زيداً....الخ .

"وشرط الأخفش لجواز إقامة المصدر وظرف الزمان مقام الفاعل مع وجود المفعول به أن يتقدما عليه ، فإن تأخرا لم يجز " (35) ، وقال أبو حيان تعليقـاً على قـراءة أبـي جعفر المذكورة : " فيه حـجة لمن أجاز بـناء الفعل للمفعول على أن يقـام المجرور ، وهو " بـما " ، وينصب المفعول بـه الصريح ، وهو "قوماً " ، ونظيره : ضُرب بسـوط زيداً ، ولا يجيز ذالك الجمهور ، وخرجت هذه القراءة علي أن يكون بُني الفعل للمصدر أي : ليجزى الجزاء قوماً ، وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهور ، لكن يتأول على أن ينصب بفعل محـذوف تقـديره "يجزى قـوماً " ، فيكون جملتان أحـدهما : ليجُزى الجزاء قـومًا ، والأخرى ، يجزيه قومًا "(36) ، وينبغي أن يفهم قول ابن حـيان : " وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهور "

على أنه إذا اجتمع المفعول به والمصدر ، فإن جمهور البصريين يمنعون إقـامة المصدر مقـام الفاعل مع وجود المفعول بـه الصريح : أما في حـالة عدم وجود المفعول به فإن نيابة المصدر جائزة سواءٌ كان المصدر ظاهراً مذكورًا في الجملة كما مثلت سابقًا ، أو كان محذوفاً مقدراً كما ورد في قـوله – تعالى – : " وكذالك نجّي المؤمنين " (الأنبـياء 88) ببـناء الفعل للمفعول ونصب " المؤمنين " ، وهي قراءة عاصم (37) .

6– الفاعل ركن أساسي في الجملة الفعلية ، وهو كما قال الأشـموني : " عمدة لا يجوز حذفه " (38) ، و لشدة اتصاله بالفعل جعل معه كالكلمة الواحدة ، يقول ابـن جنّي يكون الفاعل في كثير من الأمر بـمنزلة الجزء من الفعل " (39) ، لذلك ذهب البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ، و لا يجوز حذفه " (40) ، واشترط ابن هشام في المغني ألاّ يكون المحذوف كالجزء ، و عليه " فلا يحـذف الفاعل ولا نائبـه ، ولا مشبـهه" (41) ، و قـد أجازوا حـذف الخبـر مع أنه جزء أساسـي في الجملة الأسمية ، كما أجازوا حـذف الفعل وهو جزء في الجملة الفعلية لأن الفاعل يكون ضميراً مستتراً بخلاف الخبر والفعل (42) ، وأجاز الكسائي والسهيلي وابن مضاء حذف الفاعل من الجملة (43) ، أما ابن مالك فقـد اضطربـت أقـواله في شـرح التسهيل ،ه ففي باب الفاعل صرح بمنع حذف الفاعل إذ قال : " وإذا توهم حـذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه بل يقدر إسـناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى كقول الشاعر (الفرزدق) :

تمشي تبَخْتَرُ حول البيت منتخياً لو كنت عمَّ ابن عبد الله لم يزد

أى : لم يزد انتحاؤك " (44) فهذا عند ابن مالك ليس من باب الحذف إذ قد وجد في الكلام ما يدل على عليه لفظاً وهو اسم الفاعل " منتخياً " ، ولا يجوز عنه هذا النوع

من الإسناد إلى المصدر إلاَّ إذا أشعر بمعنى الظهور و الإبـــانة ، أو كان من أفعال الإستثناء (ما عدا و خلا و حاشا) (45) .

و في باب الإضافة و عند حديثه عن بناء لفظ " غير " ، و هل هو بسبب إضافتها إلى مبـــني أو لا ؟ يرجح ابـــن مالك بـــناء لفظ " غير " لا بسبـــــب الإضافة إلى مبني ، و خرّج قول بني أســـد و قـــضاعة " ما جاء غيرَك " بـــفتح الراء ، على أن المراد : ما جاء جاء غيرك ، قال : " وسوغ حذف " جاء " و هو فاعل لأنه بعد نفي العموم فيه مقصود ، و حذف مثل هذا بعد النفي و النهي كثير "(46) و اســـتدل على جواز حذف الفاعل بعد النهي بقراءة هشام قوله – تعالى – : ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا " (آل عمران 169) بالياء (47)، قال ابـــن مالك : "أي ولا يحسبـــن حاسب " (48) ، فقد أفهم تعبير ابن ومالك واستشهاده بالنصوص ومنها قراءة هشام المذكورة إن حذف الفاعل إن دل عليه دليل جائز ، و هو ما قاله الكسائي و رجحه السهيلي و ابن مضاء كما سبق إن ذكرت .

و قد أول المانعون حـــذف فاعل الفعل المذكور في الجملة ما ورد من نصوص ظاهرها الحـــذف بـــــأن جعلوا الفاعل ضميراً مســـــتتراً يعود على ما دل عليه الفعل ، فيقولون مثلاً : الفاعل في آية سورة آل عمران المذكورة ضمير مقدر يعود على معنى الفعل " يحسب " (49) .

تلك أمثلة مما استدل به ابن مالك في كتابه شرح التسهيل من قراءات شاذة ، و قد رأيت كيف اتخذ منها دليلاً على صحة القياس و هو الغالب فيما أورده من ذلك .

إلا انه قد يورد قراءة شاذة لمجرد التمثيل بها كما يورد قـــراءة متواترة ، و من ذلك :

1– من الظروف المتصرفة ما يكثر تجرده عن الظرفية ، و سماه ابن مالك :

متوسط التصرف (50) و من ذلك : (أمام – قدام – وراء – خلف – أسفل) و معنى تجرده عن الظرفية : مجيئه مبتدأ أو خبرًا أو مجرورًا مثل قولنا : هم خلفك وأنت قدام ، وقولنا : أمامك آمن من ورائك وقد مثل ابن مالك (51) لهذا بقوله – تعالى– " والركب أسفل منكم " (الأنفال 42) على قراءة زيد بن علي (52) وهو الخبر ، والقراءة المتواترة " أسفل " بالنصب ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر

وجعل الفراء والزّجّاج الرفع في " أسفل " من باب التفضيل ، وقالا : " ولو وصفهم بالتسفل ، وأراد : والركب أشد تسفلاً لجاز ورفع " (53) .

2– قد تأتي " من " الجارة لتوكيد العموم ، وهي الزائدة مثل : ما حضر واشترط النحاة لمجيء " من " زائدة شروطا أهمها :

أ– أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام مثل : محضر من أحد ، هل جاء من أحد ؟ لا يقم من أحد .

ب– أن يكون مجرورها نكرة كالأمثلة السابقة .

ج– أن يكون المجرور فاعلاً أو مفعول به أو مبتدأ ، قال ابن هشام : " أكثرهم أهمل هذا الشرط ، فيلزمهم زيادتها في الخبر ، والتمييز والحال " (54) .

ولعل من الذين أهملوا الشرط الثالث ابن مالك الذي قال في شرح التسهيل : " وأشرت بقولي : وربما دخلت على حال إلى قراءة زيد بن ثابت ، وأبي الدرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد : " ماكان ينبغي لنا أن نُتَّخذ من دونك أولياء " (الفرقان 18) ببناء الفعل " نتُخذ " للمفعول(56)، وقد أخذ ابن مالك في هذا التوجيه بتخريج ابن جنّي القائل : " إذا ضُمت النون فإن قوله " من أولياء" في موضع الحال ، أي : ماكان ينبغي لنا أن نُتَّخذ من دونك أولياء ، ودخلت " من " زائدة لمكان النفي " (57) .

وقـد أخذ الزّجّاج بالشـرط الثالث ، وخطّأ القـراءة المذكورة ، وعلل ذلك بقوله: " لأن "من" إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أولاً ، ولا تدخل على مفعول الحال ، تقول : ماتخذت من أحـد وليا ، ولا يجوز : ما اتخذت أحدا من ولي " (58) ، وبمثل هذا قال النّحاس أيضاً (59) ، وجعل الزمخشـري "من أولياء "في محـل المفعول الثاني للفعل "نتُخذ " ، و "من "للتبـعيض قال : "والمعنى لا نتخذ بعضنا أولياء " (60) .

3- من المعاني التي تفيدها " أو" العاطفة الإضراب مثل "بل " ، وقـد أشـترط النحاة لذلك شرطين :

الأول : أن يتقدمها نفي أو نهي ، والثاني : إعادة العامل بعدها مثل : ما جاء خالد أو ما جاء عمرو ، ولا يقـم خالد أولايقـم عمرو ، والمعنى نفي الجيء عن خالد وإثباته لعمرو ، والنهي عن قيام عمرو لاعن قيام خالد ، وخرج سيبـويه على هذا قـول الله – تعالى– " ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً " (الأنسان 42) قال : "لو قلت أو لا تطع كفوراً أنقلب المعنى لأن أو هذه نظيرتها في الإستفهام " أم " ، وذلك قولك : أما أنت بعمرو أم ما أنت ببشر ، كأنه قال : لابل ماأنت ببشر " (61) .

ومن النحويين من لم يشترط الشرطين المذكورين ، ومن هؤلاء الفرّاء إذ قـال في إعراب قوله – تعالى – " وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون " (الصافات 147) :

" أو" ها هنا في معنى "بل " ، كذلك في التفسير مع صحته في العربية (62) ، ومن هؤلاء أيضاً ابن مالك الذي مثل لها بقراءة شاذة ونقل أقوال بغض العلماء في ذلك فقال – يعنى أو – : "ومن مجيئها للإضراب قراءة أبي السـمال " أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم " (البقـرة 100) (63) ،قال أبو الفتح : معنى أو هنا بل بـمنزلة أم المنقطعة ، فكأنه قال : بل كلما عاهدوا عهداً ، قال : أو التي بمنزلة أم المنقطعة

موجودة في الكلام كثيرًا (64) ... وقال ابن برهان في شرح اللمع قال أبو عليّ : أو حرف يستعمل على ضربين ، أحدهما : أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء والآخر أن يكون للإضراب " (65).

واشترط الرضيّ في شرحه على الكافية لإفادة " أو " الإضراب :أن تكون بعدها جملة ، ونفي عندئذ إفادتها العطف وقال : " بل هي حرف إستئناف (مثل قولك) : أنا أخرج اليوم ثم يبدوا لك الإقامة ، فتقول : أو أقيم ، أي : بل أقيم على كل حال " (66) هذا ومن العجب أن ينسب أبو حيان دلالة " أو " على الإضراب إلي الكوفيين ، إذ قال في تخريج قراءة أبي السمّال على جعل " أو " للإضراب : " هذا التخريج هو على رأى الكوفيين ، إذ يكون أو عندهم بمنزلة بل ، وأنشدوا شاهداً على هذه الدعوى قول الشاعر (ذي الرمة) :

على هذه الدعوى قول الشاعر (ذي الرمة) :

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح

(67) وإنما تعجبت من قول أبي حيان هذا لأنه ذكر في كتابه ارتشاف الضرب أن سيبويه جعل " أو " للإضراب إذ قال في تخريج قراءة أبي السمّال : " قال ابن جنّي معنى أو هنا معنى بل ، وقد ذكر سيبويه الإضراب في النفي والنهي في مسائل إذا أعدت العامل ، منها: لست بشراً أو لست عمرًا ، وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب مطلقاً ، ونازعه غيره في الإستدلال " (68) .

وخلاصة مافي المسألة : أن " أو " تأتي للدلالة على الإضراب ، تقدمها نفي أو نهي أولم يتقدمها ، وهو سبب الخلاف ، وأن ابن مالك من الذين لم يشترطوا لإفادة " أو " الإضراب ما اشتراطه غيره ، وقد جعل من أمثلته ذالك قراءة أبي السمّال قوله – تعالى – " أوكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم " بإسكان الواو وقراءة الجمهور

بتحريك الواو .

4- يجوز في العربية قياساً حذف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه ، إذا لم يؤثر حذفه في المعنى المراد من التركيب ، ووجد في الجملة دليل حالي أو مقالي يدل عليه ، وقد ورد حذف المضاف القرآن الكريم كثيراً ، من ذالك قوله - تعالى - " واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها " (يوسف 82) أي : أهل القرية وأهل العير ، وقوله - سبحانه - : " وإلى مدين أخاهم شعيبًا ." (الأعراف 85) أي : أهل مدين ؛ ونسب ابن جنّي إلى الأخفش عدم قياس ذلك إذ قال : " و قد حذف المضاف ، و ذلك كثير واسع ، و إن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه " (69) .

وبالإطلاع على كتاب معاني القرآن للأخفش وجدته يخرج بعض الآيات على حذف المضاف من غير أن يشير إلى أن ذالك من القليل الذي لا يقاس عليه ، من ذلك قوله في معنى قول الله - تعالى - " ولكن البر من اتقى " (البقرة 189) : " يريد برّمن اتقى " (70) فقد قدّر مضافاً محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله " برّ " .

وإذا حذف المضاف فالمضاف إليه صورتان :

الأولى : وهي الشائعة المقيسة : أن يأخذ حكم المضاف في الأعراب كالأمثلة السابقة .

الثانية : أن يبقى المضاف إليه مجروراً بعد حذف المضاف ، وهذه الصورة أقل استعمالاً لذلك يقول ابن يعيش : " اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الإستعمال " (71) .

ويشترط النحاة لجواز ذلك أن يكون المضاف المقدر معطوف مذكور يقول سيبويه في قول العرب : " ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة " : " إن شئت

نصبت شحـــمة ، وبـــيضاء في موضع جر ، كأنك أظهرت كل، فقـــلت : و لاكل بيضاء ، قال الشاعر :

أكل امرىء تحسبين امرءا ..... ونار توقد في البيت ناراً (72)

ويرى ابن مالك قياس حذف المضاف إذا ذكر قبله كأمثلة سيبـــويه ، ويشـــترط لقياس حذف المضاف و إبقاء عمله شرطين :

الأول : أن يكون المضاف المحذوف مذكوراً قبله مثله لفظاً ومعنى .

الثاني: أن يكون المحذوف بعد عاطف ، فصل بلا أولم يفصل (73) كالأمثلة التي ذكرها سيبويه ، أما إذا لم يكن المضاف المحـــذوف بـــعد عاطف ، فهذه عنده من القليل ، وقد مثل له بقراءة ابـــن جمّاز قـــول الله – تعالى – " تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة "(الأنفال67) بكسر التاء على تقـــديره : و الله يريد عرض الآخرة (74) ، و إنما كان هذا من غير المقـــيس لأن المضاف المحـــــذوف مفصول عن العاطف بجملة " و الله يريد " ، و يرى الصبان أن لا داعي للشـــرط الثاني ، و عليه تكون قراءة ابن جمّاز المذكورة من المئيس (75) ، و كذلك لم يشترط بـــعضهم أن يكون للمحذوف مماثل مذكور في الجملة ، إذ قدر المحذوف في الآية : و الله يريد باقي الآخرة (76) ، و قد علل ابن جنّي جر " الآخرة " في قـــراءة ابـــن جماز تعليلاً معنوياً ، و هو انه يزيل الشك الذي قد يطرأ على أن المراد هي الآخرة في ذاتها لا ما فيها (77) .

أما قراءة الجمهور بنصب " الآخرة " فهي من باب حـــذف المضاف و إقـــامة المضاف إليه مقامه يقول ابن جنّي : " لعمري أنه إذا نصب فقـــال " الآخرة " على قـــراءة الجماعة " و الله يريد الآخرة " ، فإنما يريد عرض الآخرةَ إلاّأنه يحـــذف المضاف و يقيم المضاف إليه مقامه " (78) .

5- من الأسماء الملازمة للإضافة غالباً الظرفان " قبل و بعد " و لهما من حيث الإعراب أو البناء أحوال أربعة :

* الأولى : الإعراب إذا أضيفتا لفظاً و معنى مثل : أمطرت السماء من قبل الفجر و من بعده .

* الثانية : الإعراب إذا حذف المضاف و نوي لفظه بنصه مثل : عند نزول المطر ينبت العشب بعد ، أي : بعد نزول المطر .

* الإعراب إذا حذف المضاف و لم ينو لا لفظاً و لا معنى ، و هو ما يعبر عنه بالقطع عن الإضافة ، و عبر عنه ابن مالك بالتجريد الصريح ، و مثل له كغيره بقراءة أبي السمال و الجحدري و عون العقيلي (79) ، قوله - تعالى - " لله الأمر من قبل و من بعد " (الروم 4) بالتنوين ، قال ابن مالك : " و المراد بالتجريد الصريح أن يقطع عن الإضافة لفظاً و معنى ... و إياه عنيت بقولي : إن نوي تنكيره ، و لو كان في موضع جر لكسر كقراءة بعض القراء " لله الأمر من قبل و من بعد " أي : آولاً و آخراً (80) و من ذلك قول الشاعر (عبد الله بن يعرب) :

فساغ لي الشراب و كنت قبلاً ... أكاد أغص بالماء الحميم (81)

حيث جعل " قبلاً " ظرفاً معرباً منوناً ، و يجوز في هذا الشاهد أن يجعل تنوين " قبلاً " عوضاً عن المضاف إليه ، فيكون عندئذ معرباً معرفة (82) .

* الحالة الرابعة : و هي البناء إذا حذف المضاف عليه و نوي وجود كلمة أخرى تؤدي معناه من غير أن تشاركه في نصه ، وعليه خرجت قراءة الجمهور قوله - تعالى - " لله الأمر من قبل و من بعد " بالضم ، و المعنى - و الله اعلم - : " من قبل غلبة الروم و من بعدها " (83) .

و من القراءات الشاذة التي اقر ابن مالك في كتابه شرح التسهيل بشذوذ ما وردت عليه :

1- يوجب جمهور النحويين في الحـــال أن يكون نكرة ، و يعللون ذلك بـــعلل منها : قول ابن مالك : " لما كان الغالب اشتقاق الحال و تعريف صاحبه لأنه مخبر عنه به الزموه التنكير لئلا يتوهم كونهما نعتاً و منعوتاً " (84) ، و منها قول الرضيّ : " إنما كان شرطها أن تكون نكرة لأن النكرة أصل ، و المقصود بالحـــال تقـــييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقـــط ، و لا معنى للتعريف هناك ، فلو عرفت ، وقع التعريف ضائعاً " (85) .

و جوّز يونس و بعض البغداديين تعريف الحال مثل : جاء محمد الراكب قياســاً على الخبر ، و على ما ورد من نصوص (86) ، تلك النصوص التي توقف عندها المانعون فأولوا بعضها تأويلات مختلفة ، و اخرجوا بعضها من باب الحـــال ، فما كان مبدوءاً بالألف و اللام قال بعضهم : إن " أل " فيه زائدة ، و قـــال آخرون : إن ذلك من الشاذ الذي يحفظ و لا يقاس عليه (87) ، و سأورد هنا بـــعض النصوص جاءت فيها الحال معرفة بالألف و اللام ، و آراء بعض النحاة و منهم ابن مالك في شرح التسهيل :

من أقوال العرب : مررت بهم الجماء الغفير ، أي : جميعاً ، و قال لبيد :

فأرسلها العراك و لم يذدها و لم يشفق على نغص الدخال

أي : معتركة ، و قـــولهم : ادخلوا الأول فالأول ، أي مرتبـــين ، و من هنا أيضاً قـــراءة الحســـن و ابـــن أبـــي عبـــلة قـــــوله – تعالى – " ليخرجن الأعزُّ منها الأذلَّ "(المنافقون 8) (88) بفتح ياء " يخرجن " و فاعلة " الأعز " و " الأذل " حال ، على تأويل ليخرجن العزيز ذليلاً ، فهذه النصوص و غيرها مما ورد فيه تعريف الحال بأل عند القائلين بجواز ذلك لا إشكال عندهم ، و عند المانعين إما مؤولة بنكرة كما

ذكر و إما على اعتبار أل زائدة (89) ، و إما على أنها حال معرفة فهي عند هؤلاء من الشواذ التي تحفظ و لا يقاس عليها و هو رأي ابن مالك إذ قال :" و قد يجيء الحال معرفاً بالألف و اللام ، أو بالإضافة فيحكم بشذوذه ، و تأوله بنكرة ، فمن المعرف بالألف و اللام قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، أي مرتبين ، و جاءوا الجماء الغفير أي : جميعاً ، و أرسلها العراك ، أي معتركة ، و منه قراءة بعضهم " ليخرجن الأعز منها الاذُل " (90) ، و قد يُخرِّج المانعون هذا من باب الحال أصلاً ، ففي قولهم : مررت بهم الجماء الغفير " ذهب ثعلب أن الجماء الغفير منتصب على المدح لا حال " (91) ، و في قولهم : أوردها العراك قال ثعلب : إنما انتصب العراك على انه مفعول ثان لأوردها ، فإذا قيل : أرسلها بدلاً من أوردها ، فإن أرسلها مضمن معنى أوردها .

و قال أبو حيان : إن الكوفيين يجيزون مجيء الحال معرفة بأل إذا كانت في معنى الشرط ، و على هذا لا شذوذ في إعراب الآية السالفة الذكر على قراءتها الشاذة (92) .

2- تكلم النحاة في الفصل بين المضاف و المضاف إليه ، و من أقوالهم :

أ- قد يفصل بين المتضايفين في السعة ، إذا كان المضاف مصدراً و المضاف إليه فاعله ، و الفاصل مفعول به ، و جعلوا منه قراءة ابن عامر قوله – تعالى – :" و كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " (الأنعام 137) بنصب " أولاد " و خفض " شركاء " ، ومن النحاة من أنكر ذلك (93) .

ب- قد يفصل بينهما بالظرف أو بالجار و المجرور في الضرورة ، و جعلوا منه قول عمر بن قميئة :

لمَّا رأتْ سَاتِيدَما استعبرت .....لله درُّ اليومَ مَنْ لاَمَها

المضاف " درّ " والمضاف إليه "من" والفاصل الظرف " اليوم " ، ومثله قول آخر :

أمرٌ على ماتستمر وقد شفت ... غلائل عبد القيس منها صدورها

المضاف "عبد القيس ، و المضاف إليه " صدورها " و الفاصل " منها " (94) .

و نظراً لقلة ما ورد من نصوص تشتمل على الفصل بين المتضايفين ، و بخاصة إذا كان المضاف اسم فاعل و المضاف إليه فاعله و فصل بينهما بالمفعول به كقراءة من قرأ " فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله " (إبراهيم 47) ، بنصب " وعد " و خفض " رسل " (95) ، فإن الجمهور من النحاة و بخاصة المتقدمين يعدون ذلك من الشواذ يقول الفراء : " ليس قول من قال : " مخلف وعدَه رسلِه" ، ولا " زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم " بشيء " (96) .

وقال الزجّاج : " وهذه القراءة التي بنصب "الوعد" وخفض "الرسل" شاذة رديئة ، لا يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه " (97) .

وأجاز بعض النحاة المتأخرين ومنهم ابن مالك أنواعاً من الفصل وإن كان ذلك الجواز متفاوتاً بين الكثرة والقلة ، فابن مالك مثلاً يقول : " يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به ، وإلا فبضعف .. وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله مفصولا بمفعوله " (98) ، وممَّا ورد ممَّا أجازه ابن مالك نظماً ونثراً : الآية 137 من سورة الأنعام المذكورة آنفا على قراءة ابن عامر ، فإن كان المضاف اسم فاعل وكان الفصل بالظرف أوبالجار والمجرور أو بمفعول آخر فهذا النوع أقل كما أشار ابن مالك الذي مثل له بقول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ " هل أنتم تاركوا لي

صاحبي؟" (99)

حيث فصل بين اسم الفاعل المضاف " تاركوا " وبين مفعوله المضاف إليه " صاحبي " بالجار والمجرور "لي " وممَّا جوّز الفصل في هذا تعلق الجار والمجرور بالمضاف ، مع أنه مفصول أصلاً بالضمير المستتر فاعل اسم الفاعل ، ومثل هذا في القلة عند ابن مالك الفصل بين اسم الفاعل المضاف بمفعول آخر ، وقد مثل له بالقراءة الشاذة المذكورة " فلا تحسبن الله مخلف وعدَه رسلِه " .(100).

3- تكون " أنْ" حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع سواءًا كان ذلك في الإبتداء كقوله ــ تعالى ــ : " وأن تصوموا خير لكم " (البقرة 184) ، أو بعد لفظ دال على معنى غير اليقين مثل قوله ــ تعالى ــ " ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله " (الحديد 16) فإن وقعت بعد لفظ دال على اليقين أو ما في معناه فإنها حينئذ المخففة من الثقيلة مثل قوله ــ تعالى ــ " علم أن سيكونُ منكم مرضى" (المزمل 20)، وأجاز الفرّاء أن تلي "أنْ" الناصبة للمضارع لفظ العلم أو ما في معناه واستدل على ذلك بقول الله ــ تعالى ــ " أفلا يرون ألا يرجعَ إليهم قولا " (طه89) على قراءة النصب (101) .

وقد تأتي "أنْ" مصدرية ويرتفع بعدها الفعل المضارع ، يقول ابن مالك : " قد تخلو أنْ المصدرية من أن يعمل فيها علم أو ظن ، وتليها جملة ابتدائية ، أو فعل مضارع مرفوع ، وهو قليل في الكلام ، ومنه قول الشاعر : رأيتك أحييت الندى بعد موته ... فعاش الندى من بعد أن هو خامل

وقراءة بعضهم : "لمن أراد أن يتمُ الرضاعة (البقرة 233) (102) .

وإذا أهملت " أنْ " فإنها محمولة على المخففة من الثقيلة ، أو تشبيهًا لها بـــأختها "ما" المصدرية (103) ، يقول أبو حـــيان : " وقـــد جاز رفع الفعل بـــعد أنْ في كلام العرب في الشعر ، أنشد الفرّاء ـــ رحمه الله تعالى ـــ :

أن تهبطين بلاد قو.....م يرتعون من الطـــُلاح

وقال الآخر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تبلغا أحدا

وهذه عند البصريين هي الناصبـــة للفعل المضارع ن وتُرك إعمالها حـــملا على أختهـــــــــا في كون كل منهما مصدرية ، وأما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة " (104) .

وذكر ابـــن هشـــام في المغني تأويلاً لرفع الفعل "يتم" في الآية على القـــــراءة المذكورة وهو أن الفعل "يتم" أصله : يتموا ، وأن "مَن " يمكن أن تدل على الجمـــع كقوله – تعالى – " ومنهم من يستمعون إليك" (يونس 42) ، وأشـــار إلى حســـن هذا التأويل ثم قـــال : " ولكن الأظهر منه قـــول الجماعة إنه قـــد جاء على إهمال "أنْ" الناصبة حملا على أختها "ما" المصدرية " (105) .

خلاصة البحـــث :

1- ينظر النحاة إلى القراءات القرآنية متواترها وشاذها نظرتهم إلى ما ورد من كلام العرب شعراً ونثراً مع اعترافهم أن القراءة سنة متبـــعة ، فالمتواتر منها يعد أصلاًمن أصول النحو فإن خالف قياساً مطرداً إنتقدوه ونعتوه بالقلة ،والشـــاذ من القراءات يجعلونه أصلاً لما ورد عليه فقط ، ولا يستدلون به على صحة القياس .

2- ابن مالك في كتابه شرح التسهيل أكثر من إيراد القراءات بنوعيها ، وتميز عن غيره بأن استدل ببعض القراءات الشاذة ، وجعلها دليلاً لصحة القياس كما مر في الأمثلة ، ولا عجب في ذلك فابـــــن مالك يملك من الجرأة العلمية ما جعله يفتح باب الإستشهاد بالحديث الشريف أمام النحاة على مصراعيه .

3- بلغ عدد المواضع التي أورد فيها ابن مالك في كتابه شرح التسهيل القراءات الشاذة أكثر من مائة موضع جعل أكثرها أدلة على صحـــة القـياس ، واكتفى في القليل من ذلك بإيرادها أمثلة ، وأقرّ بشـــذوذ بـــعضٍ منها شـــأنه شـــأن غيره من النحويين . وقد اشـــتمل هذا البحـــث على أمثلة للأصناف الثلاثة من خلال كتاب شرح التسهيل مضافاً إليه ما تحتاجه كل مســـألة من التوضيح الأمر الذي جعلني أورد كثيراً من أقوال النحاة متوخياً في ذلك إتمام الفائدة ، ودفعا لمن يريد إقتحـــام ميادين البحث في هذا المجال.

النحويين . وقد اشـتمل هذا البحـث على أمثلة للأصناف الثلاثة من خلال كتاب شرح التسهيل مضافاً إليه ما تحتاجه كل مسـألة من التوضيح الأمر الذي جعلني أورد كثيراً من أقوال النحاة متوخياً في ذلك إتمام الفائدة ، ودفعا لمن يريد إقتحـام ميادين البحث في هذا المجال.

وإذا كان لي من كلمة أقولها فإن الباحث في كتب النحـو ، وبـخاصة مصادره التي نقلت إلينا مواقف بعض النحويين من النصوص المستشهد بها مثل الحـديث الشريف ،وبعض القراءات القـرآنية حـتى المتواتر منها كنعتهم قـراءة ابـن عامر –العربي الأصيل– وأحد القراء السبعة الذي أخذ القراءة عن صحابي جليل (عثمان ابن عفان – رضي الله عنه –) – قول الله – تعالى – " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم" (الأنعام 137) بـنصب "أولاد" وجر "شـركاء" على الفصل بين المضاف والمضاف إليه وقد تقدم بيانه ، فقـد وصفها بـعضهم بالضعف وقال الزمخشري إن الفصل بـين المضاف والمضاف إليه لو كان في مكان الضرورات لكان سمجًا مردودًا ، فكيف به في القرآن المعجز؟(106).

ونظر بعضهم في قراءة حمزة أحد القراء السبعة قوله ــ تعالى ــ (واتقـوا الله الذي تساءلون به و الأرحامِ) (النساء 1) بخفض "الأرحام" من غير إعادة الجار فأنكر ذلك ، يقول الفرّاء :" حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض "الأرحام" ، قال هو كقولهم :بالله والرحم ، وفيه قبـح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقـد كُني عنه (107) ، وقـال الزّجّاج :" القـراءة الجيدة نصب "الأرحام" ، المعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في إضطرار شعر"(108)، وقال الزمخشـري يصف العطف

على المجرور المضمر من غير إعادة الجار :"ليس بسديد" (109) .

إن الباحث في مثل هذه المسائل في كتب النحو ومعاني القرآن وإعرابه تنتابه حيْرة عظمى وهو يرى أئمة النحو يصفون القراءات القرآنية المنقولة بالتواتر عن أفصح من نطق بالعربية ، على ألسنة رجال مشهود لهم بالأمانة والفصاحة قد عاشوا في زمن الفصاحة ، يصفونها بالضعف تارة ، وبالخطأ تارة في حين نجدهم يحرصون على تداول شطر من الرَّجز مقول في الزمن نفسه ، أو بعده ، يتناقلونه ويستدلون به على صحة القياس ، ويجعلونه أصلا من أصول النحو والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى ، ممَّا جعل قواعد النحو تكاد تكون مغلقة على نفسها غير قابلة للتطور ، وهنا يأتي دور الباحثين المتخصصين الذين تقع عليهم مسؤولية الخروج بعلم النحو من قمقمه المغلق، والنظر في الأساليب العربية التي أهملها النحاة ، وحكموا عليها بالإعدام إذ جعلوها شاذة لا لشيء إلا لأنها قليلة الإستعمال.

هوامش البحث

القرآن الكريم

1-انظر : شرح التسهيل لابن مالك 46/1

2- انظر : البحر المحيط لأبي حيان 13/4

3- انظر : شرح التسهيل لابن مالك 57/1 ، والبحر المحيط 13/4

4- المصدر السابق .

5- الاقتراح للسيوطي ص48 .

6- المحتسب لابن جنّي 265/1.

7- انظر : شرح التسهيل لابن مالك 312/1.

8- المصدر السابق2/36.

9- انظر : المحتسب لابن جنّي 217/1 .

10- المصدر السابق 125.

11- المصدر السابق 218 ، وانظر: البحر المحيط 13/4.

12- المحرر الوجيز لابن عطية 321/1 ، وانظر: البحر المحيط 246/4.

13- شرح التسهيل لابن مالك 207/1.

14- المصدر السابق .

15- انظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص47 .

16- انظر: معاني القرآن للفّراء 365/1.

17- معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج 306/1.

18- المحتسب 231/1 .

19- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان 1117/1 .

20- القراءة للحسن ، ورواية هشام عن ابن عامر .انظر: شواذ ابن خالويه 140، وشرح الرضي على الكافية 451/2 .

21- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 51/1، 52 .

22- انظر: همع الهوامع للسيّوطي 202/1.

23- انظر: شرح الرّضي على الكافية 450/2 .

24- شرح التسهيل لابن مالك 52/1 ، وانظر في القراءات المذكورة: شواذ ابن خالويه 45.

25- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 53/1 .

26- انظر: الهمع 78/1 وما بعدها .

27- انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 464 ، والتبيان لأبي البقاء العكبري 950/2 .

28- انظر: الهمع 78/1.

29- انظر: شواذ ابن خالويه 9 ، وشرح التسهيل لابن مالك53/1 ،54 .

30- انظر: المصدرين السابقين .

31- انظر: شرح المفصل لابن يعيش 73/7.

32- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 128/2، والهمع 585/1. 33)

33- قراءة الجمهور بناء الفعل "يجزى" للفاعل انظر: البحر المحيط 45/8.

34- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 128/2 .

35- انظر: ارتشاف الضرب 1339/3 .

36- انظر: البحر المحيط 46/3.

37- انظر: النشر في القراءات العشر 324/2 ، والبحر المحيط 266/6.

38- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 44/2.

39- الخصائص لابن جنّي 368/2 .

40- الهمع للسيوطي 556/1 .

41- مغني اللبيب لابن هشام 673/2 .

42- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 118/2 .

43- المصدر السابق 363/3 ، وانظر: الارتشاف 1324 ،والهمع 577/1 .

44- منتخيا: متكبرا ،وانظر: شرح التسهيل لابن مالك 121/2 ، 122 .

45- انظر: المصدر السابق .

46- المصدر السابق 264/3 .

47- انظر: إتحاف فضلاء البشر 128، والبحر المحيط 116/3 .

48- شرح التسهيل لابن مالك 204/3 .

49- انظر: الهمع للسيوطي 577/1 .

50- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 230/2.

51- المصدر السابق .

52- انظر: البحر المحيط 496/4 .

53- انظر: معاني القرآن للفراء 411/1 ، ومعاني القرآن للزّجّاج 417/3 .

54- مغني اللبيب 360/1 ، وانظر: الهمع 465/4 .

55- شرح التسهيل لابن مالك 139/3 .

56- انظر: شواذ ابن خالويه 165 ، والبحر المحيط 448/6 .

57- المحتسب 120/2 .

58- معاني القرآن للزّجّاج 60/4.

59- انظر: إعراب القرآن للنحاس 154/3 .

60- الكشاف للزمخشري 86/3 ، وانظر: البحر المحيط 448/6 .

61- الكتاب لسيبويه /ت : عبد السلام هارون 188/3 .

62- معاني القرآن للفراء 393/2 ، وانظر: معاني القرآن للزّجّاج 314/4 .

63- شواذ ابن خالويه 16، والبحر المحيط 492/1.

64- انظر: المحتسب 99/1 .

65- شرح التسهيل لابن مالك 363/3 .

66- شرح الرضي على الكافية 396/3 .

67- انظر: البحر المحيط 492/1 . 68) ارتشاف الضرب 1991/4 .

68- الخصائص لابن جنّي 362/2 .

70- معاني القرآن للأخفش 71.

71- شرح المفصل لابن يعيش 26/3.

72- الكتاب /ت: عبد السلام هارون 65/1، 66 .

73- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 270/3 وما بعدها .

74- انظر: في قراءة ابن جماز المذكورة :معجم القراءات 264/2، والبحر المحيط 514/4.

75- حاشية الصبان على شرح الأشموني 273/2 .

76- انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 78/3.

77- انظر: المحتسب 282/1 .

78 المصدر السابق .

79- انظر: البحر المحيط 158/7 .

80- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 247/3 .

81- المصدر السابق ، وانظر: شرح أبيات المفصل لفخر الدين الخوارزمي 693/1 .

82- المصدر السابق .

83- انظر: البحر المحيط 158/7 .

84- شرح التسهيل لابن مالك 326/2 .

85- شرح الرضي على الكافية 15/2 . وانظر: الهمع 301/2.

86- المصدر السابق .

87- انظر: ارتشاف الضرب 1557/3 وما بعدها .

88- انظر: شواذ ابن خالويه 157، والبحر المحيط 270/8 .

89- انظر: الهمع 301/2 .

90- شرح التسهيل لابن مالك 326/2 .

91- ارتشاف الضرب 1564/3 .

92- انظر: المصدر السابق .

93- انظر: شرح الرضي على الكافية 260/4 وما بعدها .

94- المصدر السابق .

95- انظر: معاني القرآن للأخفش 601/2 ، والمحرر الوجيز لابن عطية 346/3 لمحيط 426/5 .

96- معاني القرآن للفراء 81/2 .

97- معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج 168/3 .

98- شرح التسهيل لابن مالك 272/3 .

99- انظر: صحيح البخاري 105/6

100- انظر: شرح التسهيل لابن مالك 278/2 .

101- انظر: شواذ ابن خالويه 91، والبحر المحيط 250/6 ، والهمع 360/2 .

102- انظر: شواذ ابن خالويه 21 ، وشرح التسهيل لابن مالك 10/4 وما بعدها .

103- انظر: شرح الرضي على الكافية 35/4 .

104- البحر المحيط 232/2 .

105- مغني اللبيب 610/2.

106- الكشاف للزمخشري 70/2 ، وانظر: البحر المحيط 232/2 .

107- معاني القرآن للفراء 252/1 .

108- معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج 6/2.

109- الكشاف 462/1 ، وانظر: البحر المحيط 165/3 .